كتَابُ الرَّضَاع

· (كتَابُ الرَّضَاعِ) (١)

وهو لغة: مص اللبن من الثدي (٢) ، وشُرعاً: مص من دون الحولين لبناً ثاب عن حمل (٣) أو شربه (٤) أو نحوه (٥) .

- (١) أي هذا باب يذكر فيه أحكام ما يحرم من الرضاع ، وما لا يحرم منه .
- (۲) الرضاع لغة: مصدر "رضع السبي يرضع من باب ضرب يضرب،
 والرضاعة بفتح الراء وكسرها: الاسم من الإرضاع.

والرضاع: شرب اللبن من الثدي. (تاج العروس ٣٥٧٥، ومعجم مقاييس اللغة ٤٠٠/٤، ولسان العرب ١٢٥/٨).

- (٣) اي اجتمع عن حمل ، ولو قبل وضع ، أو لم يبن فيه خلق إنسان .
- (٤) ومن تعاريف الحنفية: مص الرضيع من ثدي الآدمية في وقت مخصوص.
 ومن تعاريف المالكية: وصول لبن امرأة وإن كانت ميتة لجوف رضيع لا
 كبير.

ومن تعاريف الشافعية: حصول لبن المرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه. (البحر الرائق ١٣٨٣، والشرح الصغير ٥١٤/١، وفتح الوهاب ٩٧/٤، ومغنى المحتاج ٤١٤/٣).

والأصل في الرضاع من حيث الدليل: قول تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلُولِهُ تَعَالَى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ السلاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ أُمَّهَاتُكُمْ السلاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَة).

.....

ومن السنة: ما استدل به المؤلف من حديث عائشة رضي الله عنها.
 والإجماع قائم عليه في الجملة.

قال الماورد كما في كتاب الحاوي: "وقد كانت حرمته في الجاهلية منتشرة بينهم ومرعية عندهم".

(٥) الرضاع المحرم يسترط له شروط: الشرط الأول: أن يكون خمس رضعات وهذا هو المذهب، ومذهب الشافعية، لما استلل به المؤلف، ولما يأتي. وعند أبى حنيفة ومالك: يحرم قليل الرضاع وكثيره.

وعند داود الظاهري، وأبي ثور: يحرم ثلاث رضعات، لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي هي قال: "لا تحرم المصة ولا المصتان" رواه مسلم.

(فتح القديسر ٣/٣، وشرح ومنتهى الإرادات ٣/٧٣، والمحلى ١٨٤/١، وفتح الباري ١٤٧/٩، ونيل الأوطار ١١٤/٠).

وقال شيخ كما في الاختيارات صـ (٤٠٨): "الارتضاع بعد الفطام لا ينشر الحرمة ، وإن كان دون الحول".

وقال ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد ٥٧٣/٥: " وكانت عائشة رضي الله عنها إذا أرادت أن يلخل عليها أحد أمرت إحدى بنات إخوتها أو أخواتها فأرضعته خمس رضعات. قالوا: ونفي التحريم بالرضعة والرضعتين صريح في عدم تعليق التحريم بقليل الرضاع وكثيرة، وهي=

.....

= ثلاثة أحاديث صحيحة صريحة بعضها خرج جواباً للسائل ، وبعضها تأسيس حكم مبتدأ . قالوا : وإذا علقنا التحريم بالخمس ، لم نكن قد خالفنا شيئاً من النصوص التي استدللتم بها ، وإنما نكون قد قيدنا مطلقها بالخمس ، وتقييد المطلق بيان لا نسخ ولا تخصيص .

وأما من علق التحريم بالقليل والكثير ، فإنه يخالف أحاديث نفي التحريم بالرضعة والرضعتين، وأما صاحب الثلاث ، فإنه وإن لم يخالفها ؛ فهو مخالف لأحاديث الخمس .

قال من لم يقيده بالخمس: حديث الخمس لم تنقله عائشة رضي الله عنها نقل الأخبار، فيحتج به، وإنما نقلته نقل القرآن، والقرآن إنما يثبت بالتواتر، والأمة لم تنقل ذلك قرآناً، فلا يكون قرآناً، وإذا لم يكن قرآناً ولا خبراً، امتنع إثبات الحكم به.

قال أصحاب الخمس: الكلام فيما نقل من القرآن آحاداً في فصلين، أحدهما: كونه من القرآن، والثاني: وجوب العمل به، ولا ريب أنهما حكمان متغايران، فإن الأول يوجب انعقاد الصلاة به، وتحريم مسه على الحدث، وقراءته على الجنب، وغير ذلك من أحكام القرآن، فإذا انتفت هذه الأحكام لعدم التواتر، لم يلزم انتفاء العمل به، فإنه يكفي فيه =

.....

يَحْرُهُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُهُ مِنَ النَّسَبِ ، وَالْمُحَرِّمُ : خَمْسُ رَضَعَاتٍ وَالْمُحَرِّمُ : خَمْسُ رَضَعَات

(يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) لحديث عائشة مرفوعاً "يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة" رواه الجماعة (١) . (والمحرم) من الرضاع (خمس رضعات) لحديث عائشة قالت:

- النظن وقد احتج كل واحد من الأئمة الأربعة به في موضع ، فاحتج به الشافعي وأحمد في هذا الموضع ، واحتج به أبو حنيفة في وجوب التتابع في صيام الكفارة بقراءة ابن مسعود "فصيام ثلاثة أيام متتابعات".

واحتج به مالك والصحابة قبله في فرض الواحد من ولد الأم أنه السدس بقراءة أبي ، "وإن كان رجل يورث كلالة ، أو امرأة وله أخ ، أو أخت من أم ، فلكل واحد منهما السدس" ، فالناس كلهم احتجوا بهذه القراءة ، ولا مستند للإجماع سواها .

قالوا: وأما قولكم إما أن يكون نقله قرآناً أو خبراً، قلنا: بل قرآناً صريحاً. قولكم: فكان يجب نقله متواتراً، قلنا: حتى إذا نسخ لفظه أو بقي، أما الأول، فممنوع، والثاني، مسلم، وغاية ما في الأمر أنه قرآن نسخ لفظه، وبقي حكمه، فيكون له حكم قوله: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما" مما اكتفى بنقله آحاداً، وحكمه ثابت، وهذا مما لا جواب عنه".

(۱) أخرجه البخاري ۱۶۷۳ - الشهادات - باب الشهادة على الأنساب ، ۱۷۶ - فرض الخمس - باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ، ۱۲۵۲ - النكاح - باب وامهاتكم اللائي أرضعنكم ، مسلم ۱۳۷۲ - الرضاع - ح ۲،۱ .

في الْحَوْلَيْنِ ،

"أنزل في السقرآن عشر رضعات معلومات يحسرمن ، فنسخ من ذلك خس رضعات وصار إلى خس رضعات معلومات يحرمن ، فتوفي رسسول الله والأمر على ذلك" رواه مسلم (١) ، وتحرم الخمس إذا كانت (في الحولين) (٢) لقوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ)

- (۱) أخرجه مسلم ۱۰۷۵/۲ الرضاع ح۲۰٬۵۲ ، أبو دواد ۱٬۵۰۸-۵۰ النكاح باب القدر الذي يجرم من الرضاعة ح۲۰٬۳۷ ، ابن ملجه ۱٬۵۲۱ ۱٬۰۷۱ النكاح باب لا تحرم المصه ولا المصتان ح۲۶۲ مالك ۱٬۰۷۱ ۱٬۰۷۱ الرضاع ح۲۷ ، ابن الجارود في المننتقى ۲۳۱ ح۲۸ ، الدارمي ۲۰۸۸ المنكاح باب كم رضعة تحرم ح۲۰۸۷ ، ابن حبان ۱٬۳۲۱ ۲۱۶ المنكاح باب كم رضعة تحرم ح۲۰۸۷ ، ابن حبان ۱٬۳۲۱ ۲۱۶ ح۲۰۸ ، الدار قطني ۱۸۱۶ الرضاع ح۲۰ البيهقي ۱۵۶۸ ، البغوي في شرح السنه ۱۸۰۸ ۲۲۸۳ .
- (٢) هذا هو الشرط الثاني من شروط الرضاع المحرم، وهو أن يكون في الحولين وهذا هو المفهد، وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن، والإمام مالك، ومذهب الشافعية لما استلل به المؤلف.

وعند أبي حنيفة: أنه يحرم بعد الحولين بستة أشهر، لقوله تعالى (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاَّتُونَ شَهْرًا) فهذه المدة أقل مدة يفصل بعدها الابن ويستقل بغذاء عن أمه.

وعن الإمام مالك: أنه يحرم بعد الحولين بشهرين احتياطاً. (فتح القدير الإمام مالك: أنه يحرم بعد الحولين بشهرين احتياطاً. (فتح القدير الامام مالك: أنه يحرم بعد الحولين بشهرين احتياطاً. (فتح القدير ١٠٧٥، والأم ١٠٧٥، وأحكام السقرآن للسلسقرطبي ١٠٥٨، والأم ١٠٥٥، وكشاف القناع ١٥٥٥).

ولقوله عليه السلام: "لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل السفطام" قال الترمذي حديث حسن صحيح (١). ومتى امتص ثم قطعه لتنفس أو انتقال إلى ثدي آخر ونحوه فرضعة ، فإن عاد ولو قريباً فثنتان (٢).

= وتقدم قول شيخ الإسلام والرضاع بعد الفطام لا ينشر الحرمة .
وقال ابن القيم في زاد المعاد ٥٧٥٥: "أن الرضاع الذي يتعلق به التحريم ما كان قبل الفطام في زمن الارتضاع المعتاد" .

(۱) أخرجه الترمذي ٤٤٩٣ - الرضاع - ح١١٥٢ ، ابن حبان كما في الاحسان ٢١٤/٦ - ح٢١٠٠ ، الخطيب في تاريخه ٥٥/٠ - من حديث أم سلمه . الحديث صحيح ، صححه الترمذي وابن حبان .

(٢) وهذا هو المذهب، وقال ابن القيم كما في زاد المعاد ٥/٥٥٥: "فإن قيل: ما هي الرضعة التي تنفصل من أختها، وما حدها؟ قيل: الرضعة فعلة من الرضاع، فهي مرة منه بلا شك، كضربة وجلسة وأكلة، فمتى التقم الثدي، فامتص منه ثم تركه باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة، لأن الشرع ورد بذلك مطلقاً، فحمل على العرف، والعرف هذا، والقطع العارض لتنفس أو استراحة يسيرة، أو لشيء يلهيه ثم يعود عن قرب لا يخرجه عن كونه رضعة واحلة، كما أن الأكل إذا قطع أكلسته بذلك، ثم عاد عن قريب لم يكن ذلك أكلتين بل واحدة، هذا مذهب الشافعي، ولهم فيما إذا قطعت المرضعة عليه، ثم أعادته وجهان.

أحدهما: أنها رضعة واحدة ولو قطعته مراراً حتى يقطع باختياره. =

= قالوا: لأن الاعتبار بفعل لا بفعل المرضعة ، ولهذا لو ارتضع منها وهي نائمة حسبت رضعة ، فإذا قطعت عليه ، لم يعتد به ، كما لو شرع في أكلة واحدة أمره بها الطبيب ، فجاء شخص فقطعها عليه ، ثم عاد ، فإنها أكلة واحدة .

والوجه الثاني: أنها رضعة أخرى ، لأن الرضاع يصح من المرتضع ، ومن الرضعة ، ولهذا لو أوجرته وهو نائم احتسب رضعة .

ولهم فيما إذا انتقل من ثلي غيرها وجهان ، أحدهما: لا يعتد بواحد منهما ؛ لأنه انتقل من إحداهما إلى الأخرى قبل تمام الرضعة ، فلم تتم الرضعة من إحداهما . ولهذا لو انتقل من ثلي المرأة إلى ثديها الآخر كانا رضعة واحدة .

والـ ثاني: أنه يحتسب من كل واحد منهما رضعة ، فأنه ارتضع ، وقطعه باختياره من شخصين".

مسألة: اختلف العلماء رحمهم الله في رضاع الكبير هل ينشر الحرمة على قولين: القول الأول:

قال ابن القيم في زاد المعاد ٥٨٧٥: "واختلف القائلون بالحولين في حديث سهلة هذا على ثلاثة مسالك، أحدها: أنه منسوخ، وهذا مسلك كثير منهم، ولم يأتوا على النسخ بحجة سوى الدعوى، فإنهم لا يمكنهم إثبات التاريخ المعلوم التأخر بينه وبين تلك الأحاديث، ولو قلب =

......

= أصحاب هذا القول عليهم الدعوى ، وادعوا نسخ تلك الأحاديث بحديث سهلة ، لكانت نظير دعواهم وأما قولهم : إنها كانت في أول الهجرة ، وحين نزول قوله تعالى (ادْعُوهُمْ لآبائهِمْ) ، ورواية ابن عباس رضي الله عنه، وأبي هريرة بعد ذلك ، فجوابه من وجوه :

أحدها: أنهما لم يصرحا بسماعه من النبي ، بل لم يسمع منه ابن عباس إلا دون العشرين حديثاً ، وسائرها عن الصحابة رضي الله عنهم . الثاني : أن نساء النبي له لم تحتج واحدة منهن ، بل ولا غيرهن على عائشة رضي الله عنها بذلك ، بل سلكن في الحديث بتخصيصه بسالم ، وعدم إلحاق غيره به .

الــنالـت: أن عائشة رضي الله عنها نفسـها روت هذا وهذا ، فلو كان حديث سهلة منسوخاً ، لكانت عائشة رضي الله عنها قد أخذت به ، وتركت الـناسـخ ، أو خفي عليها تقدمه مع كونها هي الرواية له ، وكلاهما ممتنع ، وفي غاية البعد .

الرابع: إن عائشة رضي الله عنها ابتليت بالمسألة ، وكانت تعمل بها ، وتناظر عليها ، وتدعو إليها صواحباتها فلها بها مزيد اعتناء ، فكيف يكون هذا حكماً منسوخاً قد بطل كونه من الدين جملة ، ويخفى عليها ذلك ، ويخفى على نساء النبي فلا تذكره لها واحدة منهن .

المسلك الثاني: أنه مخصوص بسالم دون من عداه، وهذا مسلك أم سلمة ومن معها من نساء النبي الله ومن تبعهن ، وهذا المسلك أقوى مما قبله =

.....

= فإن أصحابه قالوا مما يبين اختصاصه بسالم أن فيه: أن سهلة سألت رسول الله بعد نزول آية الحجاب، وهي تقتضي أنه لا يحل للمرأة أن تبدي زينتها إلا لمن ذكر في الآية وسمي فيها، ولا يخص من عموم من عداهم أحد إلا بدليل. قالوا: والمرأة إذا أرضعت أجنبياً، فقد أبدت زينتها له، فلا يجوز ذلك تمسكاً بعموم الآية، فعلمنا أن إبداء سهلة زينتها لسالم خاص به. قالوا: وإذا أمر رسول الله في واحداً من الأمة بأمر، أو أباح شيئاً أو نهاه عن شيء وليس في الشريعة ما يعارضه ثبت ذلك في حق غيره من الأمة ما لم ينص على تخصيصه، وأما إذا أمر الناس بأمر، أو نهاهم عن شيء، ثم أمر واحداً من الأمة بخلاف ما أمر به الناس، أو أطلق له ما نهاهم عنه، فإن ذلك يكون خاصاً به وحده.

المسلك الثالث: أن حديث سهلة ليس بمنسوخ ، ولا مخصوص ، ولا عام في حق كل واحد ، وإنما هو رخصة للحاجة لمن لا يستغني عن دخوله على المرأة ، ويشق احتجابها عنه ، كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة ، فمثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثر رضاعة ، وأما من عداه ، فلا يوثر إلا رضاع الصغير ، وهذا مسلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، والأحاديث النافية للرضاع في الكبير إما مطلقة ، فتقيد بحديث سهلة ، أو عامة في الأحوال فتخصيص هذه الحال من عمومها ، وهذا أولى من =

.......

وَالسَّعُوطُ ، وَالْوَجُورُ ،

(والسعوط)^(۱) في أنف (والوجور)^(۲) في فم [محرم]^[۱] كرضاع .

- = النسخ ودعوى التخصيص بشخص بعينه ، وأقرب إلى العمل بجميع الأحاديث من الجانبين ، وقواعد الشرع له ، والله الموفق" .
- (۱) الوُجور: بالضم: إدخال الدواء في سط الفم، والوَجور بالفتح: الدواء نفسه. (مختار الصحاح صـ ۷۰۰).

والمراد هنا: صب اللبن في حلقه.

والسعوط: بفتح السين وزنه رسول: إدخال الدواء في الأنف (المصباح ٣٨٧). والمراد هنا: صب اللبن في أنفه.

(Y) وهذا هو المنهب، ومذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية: أن الوجور والسعوط يثبت بهما التحريم؛ لحديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه أن النبي شه قال: "وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً" رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي وصححه، والنسائي، وابن ماجه، وصححه ابن القطان، والبغوي، والنووي، فلل على الأنف منفذ وللعمومات.

وعند الظاهرية: لا يثبت تحريم الرضاع بهما، لقوله تعالى: (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّبِي أَرْضَعْنَكُمْ) ولا يسمى إرضاعاً إلا ما وضعته المرضعة من ثديها في فم المرضع. (البحر الرائق ٣٣٧٣، وشرح الخرشي ١٧٧/٤، والأم ٢٧/٥).

[[]١] ساقط من م، ف.

وَلَبَنُ الْمَيْتَةِ وَالْمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةٍ، أَوْ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ، أَوْ بَاطِلٍ أَوْ زِنَ وَالْمَشُوبُ مُحَرِّمٌ،

(ولبن) المرأة (الميتة) (١) كلبن الحية ، (و) لبن (الموطوءة بشبهة أو بعقد فاسد) كالموطوءة ألبنكاح صحيح ، (أو باطل) أي لبن الموطوءة بنكاح باطل إجماعاً (٢) ، (أو زبى والمشوب محرم) (٣) لكن يكون مرتضع ابناً من الرضاع فقط في الأخيرتين (٤) ؛ لأنه ما لم تثبت الأبوة من النسب لم يثبت

(٢) المرتضع ابن لهما؛ لثبوت نسب ولدها من الواطئ بشبهة أو نكاح فاسد . وفي الإنصاف: "وإن وطئ رجلان امرأة بشبهة فأتت بولد فأرضعت بلبنه طفلاً صار ابنا لمن ثبت نسب المولود منه بلا نزاع ، وإن ألحق بهما كان المرتضع ابناً لهما بلا خلاف وكذا الحكم لو مات ولم يثبت نسبه فهو لهما وإن لم يلحق بواحد منهما ثبت التحريم بالرضاع في حقهما كالنسب -وهو - المذهب قلت : وهو الصواب " .

مسألة: في الإنصاف مع المشرح ٢٢٠/٢٤: "حكم ولدها المنفي بلعان كحكم لبن ولدها من الزنى من كون المرتضع يحرم على الملاعن تحريم المصاهرة، ولم تثبت حرمة الرضاع في حق الملاعن بحال ؛ لأنه ليس بلبنه حقيقة ولا حكما بخلاف الزانى، قلت: وهو الصواب".

⁽۱) وهذا هو المذهب ، ومذهب الحنفية ، والمالكية ، والظاهرية ؛ للعمومات . وعند السافعي : أنه لا يحرم ؛ لأنه لا يحل لبن الميتة ، وكما لا تثبت المصاهرة بوطئها . (المصادر السابقة) .

والأقرب: قول جمهور أهل العلم ؛ وهو ارتضاع من امرأة يتحقق به انبات اللحم وانشاز العظم .

= (٣) فالمذهب ، ومذهب الشافعية : أن الرضاع بلبن الزنا لا ينشر الحرمة من جهة الأم فقط ؛ لأن الحرمة بينهما فرع لحرمة الأبوة ، فلما لم تثبت حرمة الأبوة لم يثبت ما هو فرع لها .

وعند الحنفية ، والمالكية ، ورواية عند الحنابلة: أن الرضاع بلبن الزنا ينشر الحرمة بين المرضعة ، ومن أرضعته ، وصاحب اللبن ؟ لأن اللبن معنى ينشر الحرمة ، فاستوى مباحة ومحظوره كالوطء .

(فتح القدير ١٠/٣ ، والمقدمات لابن رشد ٧١/٧ ، ومغني المحتاج ٤١٩/٣ ، ومنتهى الإرادات ٣٦١/٢) .

(٤) وهما مسالة الموطوءة بنكاح باطل أو زنا، فأما المرضعة فإن الطفل المرتضع محرم عليها، ومنسوب إليها بخلاف الواطئ.

فرع: حكم اللبن المجبن، فالمذهب وهو قول جمهور أهل العلم: أنه لو جبن اللبن فأطعم كان كالرضاع؛ لقوله في حديث عائشة رضي عنها مرفوعاً "الرضاعة من المجاعة" متفق عليه.

وعند الحنفية: لا يتعلق به التحريم لقول تعالى: (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ) وهذا مفقود في الجين، ولأن زوال اسم اللبن موجب لارتفاع حكمه. (المصادر السابقة).

فرع: إذا خلط اللبن: فالمذهب، ومذهب المالكية: إذا اختلط بغيره فإن استهلك لم ينشر الحرمة، وإن لم يستهلك نشر الحرمة.

وعند أبي حنيفة: إن اختلط بمائع نشر الحرمة إن كان غالباً - والمقصود =

وَعَكْسُهُ الْبَهِيمَةُ وَغَيْرُ خُبْلَى وَلاَ مَوْطُوءَة . فَمَتَى أَرْضَعَتْ امْرَأَةٌ طِفْلاً صَارَ وَلَدَهَا فِي النِّكَاحِ وَ

ما هو فرعها، (وعكسه) أي عكس اللبن المذكور لبن (البهيمة و) (١) لبن (غير حبلي ولا موطوءة) (٢) فلا يحرم، فلو ارتضع طفل وطفلة من بهيمة [١] أو رجل أو خنثي مشكل (٣) أو ممن لم تحمل لم يصيرا أخوين . (فمتي ارضعت امرأة طفلاً) دون الحولين (٤) (صار) المرتفع (ولدها في) تحريم (النكاح و) (٥)

⁻ ظهور إحدى صفاته من طعم أو لون أو ريح - ولم ينشر إن كان مغلوباً -أي زوال صفاته من طعم أو لون أو ريح - وإن اختلط بجامد لم بنشر الحرمة مطلقا.

وعند الشافعي: إذا شيب اللبن بمائع أو جامد نشر الحرمة مطلقاً غالباً أو مغلوباً. (تبين الحقائق ١٨٥/٢، والإشراف ١٧٥/٢، والأم ٥٣٧، وشرح المنتهى ٢٣٧٣).

⁽۱) وهذا هو المشرط المثالث من شروط الرضاع المحرم، وهو أن يكون اللبن لبن آدمية ، فإن كان لبن بهيمة لم ينشر الحرمة باتفاق الأئمة . لقولكم تعالى : (وَأُمَّهَا تُكُمُ السلاّتِي أَرْضَعْنَكُمْ) والبهيمة لاتكون بارتضاع لبنها أما محرمة . (المصادر السابقة) .

⁽٢) هذا هو المشرط الرابع ، ومن شروط الرضاع المحرم : أن يكون اللبن ثاب عن حمل أو وطء ، وعلى هذا اختلف العلماء رحمهم الله في لبن البكر فللذهب : أن لبن البكر لا يستشر التحريم ؛ لأنه نادر لم تجر العادة بتغذيته الأطفال ، فأشبه لبن الرجل .

[[]١] في / م بلفظ (بهيمة ورجل وخنثي) .

- = وعند الحنفية، والمالكية ، والشافعية ، ورواية عن أحمد: أنه ينشر التحريم؛ لقوله تعالى: (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ) ولأن ألبان النساء على العموم خلقت لغذاء الأطفال . (فتح القدير ١٤/٣ ، والمدونة ٢٩١/٢ ، والمجموع ٢٤/١٧) .
- (٣) هذا هو المشرط الخمامس من شروط المرضاع المحرم: أن يكون لبن أنثى ، وعلى هذا فلا يحرم لبن الرجل باتفاق الأئمة ؛ لقوله تعالى : (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمُ) (المصادر السابقة) .

والخنثى المشكل لا يثبت كونه امرأة ، فلا يثبت التحريم مع الشك .

- (٤) لأن شرط التحريم كونه في الحولين، وتقدم الكلام على هذا.
 - (٥) لقوله تعالى : (وَأُمَّهَا تُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ) .

مسالة : إذا طلق الرجل زوجته أو توفي عنها ولها منه لبن فتزوجت بآخر فإن الأمر لا يخلو من خمسة أحوال :

أحدها: ألا تحمل ولا تلد من الثاني، وفي هذه الحالة، يكون اللبن للأول فتنتشر به الحرمة بينه وبين من رضعه ؛ لأن اللبن كان للأول ولم يتجدد ما يجعله للثاني فيبقى للأول.

الثاني: أن تلد من الثاني واللبن في هذه الحالة يكون للثاني:

بهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد سواء زاد اللبن أو لم يزد انقطع أو اتصل ؛ لأن لبن الأول ينقطع بالولادة ، فإن حلجة المولود إلى اللبن تمنع كونه لغيره .

- الثالث: أن تحمل من الثاني، ولكن يبقى اللبن بحاله لم يزد ولم ينقطع، وفي هذه الحالة يكون اللبن للأول حتى تلد؛ لأنه لم يحدث فيه تغيير يجعله للثاني.

الرابع: أن يكون لبن الأول باقياً وزاد بالحمل من الثاني:

قال أبو حنيفة اللبن من الأول ما لم تلد من الثاني، وقال محمد وزفر: الرضاع منهما جميعاً، وقال أبو يوسف إذا حبلت فاللبن للثاني.

وقال السشافعي: إن لم ينته الحمل إلى حال ينزل به اللبن فزاد به ، ففيه قولان أحدهما: هو للأول .

وثانيهما: اللبن للاثنين معاً ؛ لأن احتمال الأمرين يوجب تساويهما .

وقال الحنابلة: اللبن منهما جميعاً ؛ لأن زيادة اللبن عند حدوث الحمل من الثاني ظاهر في أنها منه وبقاء لبن الأول يقتضي كونه منه فيجب أن يضاف إليهما كما لو كان الولد منهما.

الخامس: أن ينقطع لبن الأول ثم يعود بالحمل من الثاني:

وفي هذه الحالة يرى الحنفية أن اللبن للأول ما لم تلد من الثاني.

وللشافعية فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه إذا انتهى الحمل إلى حال ينزل به اللبن فاللبن منهما ؛ وبه قال أبو بكر من الحنابلة ؛ لأن اللبن كان للأول فلما عاد بحدوث الحمل فالظاهر أن عودته كانت بسبب الحمل الثاني فكان مضافاً إليهما .

الثاني: أن اللبن للثاني وبه قال أبو الخطاب من الحنابلة ؛ لأن لبن الأول=

= قد انقطع وزال حكمه بانقطاعه وحدث بالحمل من الثاني ، فكان اللبن له كما لو لم يكن لها لبن من الأول .

والرأي الثالث: أن اللبن للأول ما لم تلد من الثاني؛ لأن الحمل لا يقتضى اللبن إنما يخلقه الله تعالى للولد عند وجوده لحاجته إليه.

وقال أبو بكر (من الحنابلة) اللبن من الأول والثاني إذا انتهى الحمل إلى حال ينزل به اللبن ؛ لأن الظاهر أن عودة لبن الأول كانت بسبب الحمل من الثانى فيضاف اللبن إليهما معاً.

واختار أبو الخطاب: أن يكون اللبن من الثاني، لأن لبن الأول بانقطاعه زال حكمه، وما حدث من مجئ لبن كان بسبب الحمل فينسب لصاحبه وهو الثاني.

وقال المالكية: لو تأيمت المرأة وفي ثديها لبن من الأول ، وطئها ثان وأنزل اشترك مع الأول في الولد الذي أرضعته بعد وطء الثاني ولو كثرت الأزواج كان الرضيع ابناً للجميع ما دام لبن الأول في ثديها وتثبت الحرمة بين الرضيع وصلحب اللبن. (حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٠٤/٢).

فرع: الرضاع بالحقنة ، وذلك بأن يوصل اللبن عن طريق الدبر:

فالمذهب، وهو قول جمهور أهل العلم: أنه لا يشت التحريم بالحقنة لحديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي الله قال: "الرضاع ما أنبت اللحم، وأنشز العظم" رواه أبو داود، وهذا معدوم في الحقنة، ولأنه =

= لا يصل إلى محل الغذاء للاسهال ، وإخراج ما في الجوف.

وفي وجه للشافعية: أنه يثبت به التحريم ؛ لأن الحقنة يفطر بها الصائم ، إذ يصل المائع إلى الجوف عن طريق الدبر . (البحر الرائق ٢٤٨٣ ، وشرح الخرشي ١٣٧٤ ، ونهاية المحتاج ١٦٥/٧ ، وشرح المنتهى ٢٣٧٣) .

فرع: حكم لبن الفحل:

انتشار التحريم بالرضاع من جهة المرضعة متفق عليه. (الحاوي).

لكن اختلف العلماء في انتشار التحريم من جهة الفحل فقط: فالمذهب، وهو قول جمهور أهل العلم: أنه ينشر التحريم.

وعند سعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار وأبي سلمة بن عبدالرحمن والنخعى: أنه لا ينشر الحرمة .

وجعله داود الظاهري مقصوراً على الأمهات والأخوات ، لقوله تعالى : (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَة) .

(المصادر السابقة ، والمحلى ١٧٧/١ ، وفتح الباري ١٥١/٩ ، وتحفة الأحوذي ٣٠٥/٤ ، وشرح مسلم ١٩٧) .

ودليل الجمهور: حديث عائشة رضي الله عنها قالت: استأذن علي أفلح أخو أبي القعيس بعد ما أنزل الحجاب، فقلت: لا آذن لك حتى استأذن رسول الله ، فإن أخا أبي القعيس ليس هو أرضعني، ولكن أرضعتني امرأة أبي القعيس فقال رسول الله ، "أئذني له فإنه عمك" رواه مسلم.

= قال ابن القيم في زاد المعاد ٥٦٤/٥: "المستفاد من هذه السنة، أن لبن الفحل يحرم، وأن التحريم ينتشر منه كما ينتشر من المرأة، وهذا هو الحق الذي لا يجوز أن يقل بغيره، وإن خالف فيه من خالف من المستعابة ومن بعدهم، فسنة رسول الله ص أحق أن تتبع، ويترك ما خالفها لأجلها، ولا تترك هي لأجل قول أحد كائناً من كان. ولو تركت السنن لخلاف من خالفها لعدم بلوغها له، أو لتأويلها، أو غير ذلك، لترك سنن كثيرة جداً.

قال الذين لا يحرمون بلبن الفحل: إنما ذكر الله سبحانه في كتابه التحريم بالرضاعة من جهة الأم، فقال: (وأمّها أثكمُ اللاّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَا أتكُم مِّنَ الرّضاعة المذكورة، وهي رضاعة الأم، الرّضاعة المذكورة، وهي رضاعة الأم، وقد قال الله تعالى: (وأحلّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ)، فلو أثبتنا التحريم بلخديث لكنا قد نسخنا القرآن بالسنة، وهذا – على أصل من يقول: الزيادة على النص نسخ – ألزم، قالوا: وهؤلاء أصحاب رسول الله مم أعلم الأمة بسنته، وكانوا لا يرون التحريم به، فصح عن أبي عبيلة ابن عبدالله بن زمعة أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه امرأة الزبير بن العوام، قالت زينب: وكان الزبير يلخل علي وأنا أمتشط فيأخذ بقرن من قرون رأسي، ويقول: أقبلي علي فحدثيني أرى أنه أبي، وما ولد منه: فهم إخوتي، ثم إن عبدالله بن الزبير أرسل إلى يخطب أم كلثوم ابنتي على حمزة بن الزبير =

= وكان حمزة للكلبية ، فقالت لرسوله: وهل تحل له ؟ وإنما هي ابنة أخته ، فقال عبدالله: إنما أردت بهذا المنع من قبلك . أما ما ولدت أسماء ، فهم إخوتك ، وما كان من غير أسماء فليسوا لك بإخوة ، فأرسلي فاسألي عن هذا ، فأرسلت فسألت ، وأصحاب رسول الله ص متوافرون ، فقالوا لها ، إن الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً ، فأنكحيها إياه ، فلم تزل عنده حتى هلك عنها " رواه الشافعى .

قالوا: ولم ينكر ذلك الصحابة رضي الله عنهم، قالوا: ومن المعلوم أن الرضاعة من جهة المرأة لا من الرجل.

قال الجمهور: ليس فيما ذكرتم ما يعارض السنة الصحيحة الصريحة ، فلا يجوز العدول عنها . أما القرآن ، فإنه بين أمرين: إما أن يتناول الأخت من الأب من الرضاعة فيكون دالاً على تحريمها ، وإما أن لا يتناولها فيكون ساكتاً عنها ، فيكون تحريم السنة لها تحريماً مبتدءاً ومخصصاً لعموم قوله : (وَأُحِلُّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ) والظاهر يتناول لفظ الأخت لها ، فإنه سبحانه عمم لفظ الأخوات من الرضاعة ، فلخل فيه كل من أطلق عليها أخته ، ولا يجوز أن يقل : إن أخته من أبيه من الرضاعة ليست أختاً له ، فإن النبي في قال لعائشة رضي الله عنها : "إئذني لأفلح ، فإن عمك ، فأثبت العمومة بين العمومة بينها وبينه بلبن الفحل وحده ، فإذا ثبتت العمومة بين

.......

النَّظَرِ وَالْخَلْوَةِ وَالْمَحْرَمِيَّةِ ، وَوَلَدَ مَنْ نُسِبَ لَبَنُهَا إِلَيْه بِحَمْلٍ أَوْ وَطْءٍ ،

إباحة (النظر والخلوة و) في (المحرمية)(١) دون وجوب النفقة والعقل والولاية وغيرها(٢)، (و) صار المرتضع أيضًا فيما تقدم فقط(٣) (ولد من نسب لبنها إليه بحمل) أي بسبب حملها منه ولو بتحملها ماءه(٤) (أو وطيء) بنكاح أو شبهة(٥)، بخلاف من وطيء بزنا لأن ولدها لا ينسب(١) إليه

= المرتضعة ، وبين أخي صلحب اللبن ، فثبوت الأخوة بينها وبين ابنه بطريق الأولى أو مثله .

فالنسة بينت مراد الكتاب ، لا أنها خالفته ، وغايتها أن تكون أثبتت تحريم ما سكت عنه ، أو تخصيص ما لم يرد عمومه .

وأما قولكم: إن أصحاب رسول الله الله الله الله الله الله الله على بذلك، فدعوى باطلة على جميع السحابة، فقد صح عن على رضي الله عنه إثبات التحريم به، وذكر البخاري في "صحيحه" أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان أرضعت إحداهما جارية، والأخرى غلاماً، أيحل أن ينكحها ؟ فقال ابن عباس: لا، اللقاح واحد، وهذا الأثر الني استدللتم به صريح عن الزبير أنه كان يعتقد أن زينب ابنته بتلك الرضاعة، وهذه عائشة رضي الله عنها كان تفتي أن لبن الفحل كان ينشر الحرمة".

(١) قال ابن هبيرة كما في الإفصاح ١٧٨١: "واتفقوا على أن الرضاع يحرم منه ما يحرم من النسب". وذلك ؛ لأن ذلك فرع عن التحريم بسبب مباح .=

.....

وَمَحَارِمُهُ مَحَارِمُهُ ، وَمَحَارِمُهَا مَحَارُمُهُ ،

فالمرتضع كذلك (١) ، (و) صارت (محارمه) أي محارم الواطيء السلاحق به النسب (٢) كآبائه وأمهاته وأجداده وجداته (٣) وإخوته وأخواته وأولادهم (٤) وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته (٥) (محارمه) أي محارم المسرتضع ، (و) صارت (محارمها) أي محارم [المرضعة [١] كآبائها وأخواتها أعمامها ونحوهم (محارمه) أي محارم] المرتضع ،

^{= (}٢) كالإرث والعتق ، وولاية النكاح والمال ؛ لأن النسب أقوى من الرضاع ، فلا يساويه إلا فيما ورد النص فيه ، وهو التحريم .

⁽٣) من أنه يحرم دون غيره مما فصل.

⁽٤) لكونه خلق منه ، وصح نسبته إليه .

⁽٥) للحوق نسبه ، وتحريم الرضاع منه ، وتقدم قريباً .

⁽٦) تقدم خلاف أهل العلم قريباً في هذه المسالة .

⁽١) لا ينسب إليه ، وإنما ينسب إلى أمه كما تقدم .

⁽٢) دون من لم يلحق نسبه به كما تقدم.

⁽٣) محارم للمرتضع بالاتفاق.

⁽٤) وإن سفلها محارم للمرتضع ؛ لأنهم إخوته من الرضاع ، والرضاع كالنسب .

[[]١] في / هـ بلفظ (المرتضعة) .

دُونَ أَبَوَيــُـهِ وَأَصُولِهِمَا ، وَفُرُوعِهِمَا ، فَتُبَاحُ الْمُرْضِعَةُ لأَبِي الْمُرْتَضِعِ وَأَخِيهِ مِنَ النَّسَبِ لأَبيه وَأَخِيه .

(دون أبويه وأصولهما ، وفروعهما) فلا تنتشر الحرمة لأولئك (١)(٢) . (فتباح المرضعة لأبي المرتضع وأخيه من النسب و)(٢) تباح (أمه وأخته من النسب لأبيه وأخيه) من رضاع إجماعاً(٤) ، كما يحل لأخيه من أبيه أخته من أمه (٥) .

(۱) فلا تنتشر الحرمة إلى أصول المرتضع من آبائه وأمهاته ، وأعمامه ، وعماته وأخواله ، وخالاته ، وإخوته وأخواته .

(٢) وضابط انتشار الحرمة من الرضاع:

أولاً: صاحب اللبن ينتشر التحريم إلى أصوله وفروعه ، وحواشيه دون فروعهم .

ثانياً: المرضعة ، ينتشر التحريم إلى أصولها ، وفروعها ، وحواشيها دون فروعهم .

ثالثاً: المرتضع ينتشر التحريم إلى فروعه دون أصوله وحواشيه.

(٣) وعمه وخاله من النسب.

(٤) المغنى .

(٥) أي كما يحل لأخيه من النسب أخته من أمه من النسب.

وَمَنْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ بِنْتُهَا فَأَرْضَعَتْ طِفْلَةً حَرَّمَتْهَا عَلَيْهِ ، وَفَسَخَتْ نِكَاحَهَا مِنْهُ إِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ .

وَكُلُّ امْرَأَةٍ أَفْسَدَتُ نِكَاحَ نَفْسِهَا بِرضَاعٍ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلاَ مَهْرَ لَهَا ،

(ومن حرمت عليه بنتها) كأمه وجدته وأخته (فأرضعت طفلة حرمتها عليه) أبداً (۱) (وفسخت نكاحها منه إن كانت زوجة) له (۲) لما تقدم من أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (۳) ، ومن أرضع خمس أمهات أولاده بلبنه زوجة له صغرى ، حرمت عليه ، لثبوت الأبوة (٤) دون أمهات أولاده ، لعدم ثبوت الأمومة (وكل امرأة أفسدت نكاح نفسها به سبب (رضاع قبل الدخول فلا مهر لها) (۱)

⁽۱) كبنتها من النسب ، لأنها تصير ابنتها من الرضاع ، فإذا كانت المرضعة أو أمه، فالمرتضعة أخته ، وإذا كانت المرضعة جدته ، فالمرتضعة عمته ، أو خالته ، وإن كانت المرضعة أخته ، فالمرتضعة ابنة أخته .

وكذا كل رجل تحرم ابسنته ، كأخيه وأبيه وابنه ، إذا أرضعت امرأته بلبنه طفلة حرمتها عليه ، لأنها تصير ابنته ، وفي حديث عائشة رضي الله عنها : "يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة" رواه البخاري ومسلم .

⁽٢) لتحريمها على التأبيد، وإن أرضعتها امرأة أحد هؤلاء، بلبن غيره، لم تحرم عليه.

⁽٣) وهؤلاء يحرمن من النسب ، بلا نزاع .

⁽٤) لأنها ارتضعت من لبنه خمس رضعات.

وَكَــذَا إِنْ كَانَتْ طَفْلَةً فَدَبَّتْ فَرَضَعَتْ مِنْ نَائِمَة ، وَبَعْدَ الدُّخُولِ مَهْرُهَا بِحَالِهِ ، وَإِنْ أَفْسَدَهُ غَيْرُهَا فَلَهَا عَلَى الزَّوْجِ نِصْفُ الْمُسَمَّى قَبْلَهُ ،

لجيء الفرقة من جهتها (وكذا إن كانت) الزوجة (طفلة فدبت فرضعت من) أم أو أخت له (نائمة) انفسخ نكاحها (۱) ولا مهر لها ؛ لأنه لا فعل للزوج في الفسخ (۲) (و) إن أفسدت نكاح نفسها (بعد الدخول) ف (مهرها بحاله) لاستقرار المهر بالدخول (وإن أفسده) أي نكاحها (غيرها (٤) فلها على الزوج نصف المسمى قبله) أي قبل الدخول (٥) ؛

وإن أرضعت الكبرى الصغرى ، فانفسخ نكاح الصغرى ، فعلى الزوج نصف صداق الصغرى ، يرجع به على الكبرى ؛ لأنها أتلفت عليه ما في مقابلته ، وهو قول الشافعى .

وعند الحنفية: إن كانت المرضعة أرادت الفساد رجع عليها بنصف الصداق، وإلا فلا يرجع بشيء، وقال مالك: لا يرجع بشيء. (الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٥٢/٢٤).

- (٢) وإنما فسخ نكاحها بسبب من جهتها ، فسقط صداقها كما لو ارتدت .
- (٣) فيجب إذا صداقها على زوجها ، وقال في المغني ١١/٣٣٣: "إن أفسدت =

^{= (}٥) لأن الخمس الأمهات لبنهن من لبنه ، وأمهات أولاده ، كل واحدة أرضعت مرة ، فلا تثبت الأمومة بالمرة .

 ⁽٦) كأن أرضعت زوجة له صغيرة ، وهو قول الأئمة الثلاثة ؛ وفي المغني ١٣٣٣/١٣.
 " لانعلم فيه خلافاً " .

⁽١) فسقط صداقها ، كما لو ارتدت.

وَجَمِيعُهُ بَعْدَهُ ، وَيَرْجِعُ الزَّوْجُ بِهِ عَلَى الْمُفْسِد .

لأنه لا فعل لهما في الفسخ (١) (و) لهما (جميسعه بعده) أي بسعد المدخول، لأنه لا فعل لهما في الفسخ الزوج به) أي [بما][٢] غرمه من نصف أو كل (على المفسد) ؛

- نكاح نفسها بعد اللخول لم يسقط مهرها ، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً. وأن الزوج لا يرجع عليها بشيء" .

وفي الإنصاف: "لو خرج السقوط من النصوص في التي قبلها لكان متجها، وحكى في الفروع عن القاضي: أنها إذا أفسدت نكاح نفسها يلزم الزوج نصف ثم رأيته في القواعد حكى أنه إختيار الشيخ تقي الدين رحمه الله ".

- (٤) كأن أرضعت أخته زوجة له صغيرة أو يكون له زوجة صغيرة ، فتدب على الكبيرة ، فترضع من لبنها ما يحرمها ، في حال نوم الكبيرة .
 - (٥) في الإنصاف: " بلا نزاع ".
- (١) فيرجع به الزوج على ولي الصغيرة مثلا ، ولها الأخذ من المفسد ، لاستقراره عليه .
- (٢) أي بالدخول ، وهذا هو المذهب وبه قال الشافعي ؛ لما علل به المؤلف ؛ لأن السرأة تستحق المهر كله على زوجها قيرجع بما لزمه كنصف المهر في غير المدخول بها .

وذهب ابن قدامة، والمجدد: أنه لا يرجع على من أفسده، بعد الدخول بشيء؛ لأنه لم يقرر على الزوج شيئاً، ولم يلزمه إياه، فلم يرجع عليه بشيء كما لو أفسدت المرأة نكاح نفسها. (المغنى ٢٣٣/١١، والإنصاف ٢٥٤/٢٤).

[[]٢] ساقط من /س.

وَمَنْ قَالَ لِـزَوْجَتِهِ : أَنْتِ أُخْتِي لِـرَضَاعٍ بَطَلَ النِّكَاحُ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَصَدَّقَتْهُ فَلاَ مَهْرَ ، وَإِنْ أَكْذَبَتْهُ

لأنه أغرمه (۱) فإن تعدد المفسد وزع الغرم على الرضعات المحرمة (۱) (ومن قال ليزوجته: أنت أختي لرضاع بطل النكاح) حكماً ؛ لأنه أقر بما يوجب فسخ النكاح بينهما ، فلزمه ذلك (۱) (فإن كان) إقراره (قبل الدخول وصدقته) أنها أخته (فلا مهر) لها ؛ لأنهما اتفقا على أن النكاح [باطل][۱] من أصله (۱) (وإن كذبته) في قوله: إنها أخته [قبل الدخول][۱](٥).

وعند أبي حنيفة: إذا قال وهمت أو أخطأت قبل قوله ؛ لأن قوله ذلك يتضمن أنه لم يكن بينهما نكاح ، ولو جحد النكاح ثم أقربه قبل كذلك هنا . (المصدر السابق) .

⁽١) ولها الأخذ من المفسد، لاستقراره عليه، كما تقدم في الرجوع على الغار.

 ⁽۲) على قدر رضعاتهن المحرمة ، كل واحدة بقدر ما أتلفت ، لتسببهن في استقراره عليه .

⁽٣) وهو قول الشافعي ، لأنه أقر بما يتضمن تحريمها ، كما لو أقر بالطلاق ، أو أن أمته أخته من النسب ، وينفسخ نكاحه فيما بينه وبين الله تعالى ، إن كان صادقاً .

⁽٤) لا تستحق فيه مهراً ، أشبه ما لو ثبت ذلك منه ببينة .

⁽٥) ولم يثبت ذلك ببينة .

[[]۱] ساقط من / س.

فَلَهَا نِصْفُهُ، وَيَجِبُ كُلُّهُ بَعْدَةُ، وَإِنْ قَالَتْ هِيَ ذَلِكَ فَأَكْذَبَهَا فَهِيَ زَوْجَتُهُ حُكْماً .

(فلها نصفه) أي نصف المسمى ؛ لأن قوله غير مقبول عليها في إسقاط حقها^(۱) (ويجب) المهر (كله) إذا كان إقراره بذلك (بعده) اي بعد الدخول ولو صدقته (۲) ما لم تكن مكنته من نفسها مطاوعة (۹) (وإن قالت هي ذلك) أي قالت لزوجها: أنت أخي من الرضاع (وأكذها ، فهي زوجته حكماً) أي ظاهراً ؛ لأن قولها لا يقبل عليه في فسخ النكاح ؛ لأنه حقه (٤) وأما باطناً فإن كانت صادقة فلا نكاح (٥) وإلا فهي زوجته أيضاً [١](٢).

وفي الإنصاف: "محل هذا في الحكم، أما فيما بينه وبين الله فينبني ذلك على علمه وتصديقه فإن علم أن الأمر كما قال فهي محرمة عليه، وإن علم كذب نفسه فالنكاح بحاله، وإن شك في ذلك لم يزل عن اليقين بالشك هذا المذهب، وقيل: في حلها إذا علم كذب نفسه روايتان".

⁽١) وقد جاءت الفرقة من جهته. وفي الإنصاف: " بلا نزاع أعلمه ".

⁽٢) أي أنه أخوها ، لأن المهر يستقر بالدخول ، وهذا هو الذهب . وقيل : يسقط بتصديقها له (المصدر السابق) .

⁽٣) عالمة بالتحريم ، فلا مهر لها ، لأنها إذاً زانية مطاوعة ، هذا إذا كانت حرة ، وأما الأمة فيجب المهر لها ، وإن قال : هي عمتي ، أو خالتي ، أو ابنة أخي ، أو أمي من الرضاع ، وأمكن صدقه ، فالحكم كما لو قال : هي أختي من الرضاع .

⁽٤) كأن أقرت بذلك قبل الدخول ، فلا مهر لها لإقرارها بأنها لا تستحقه .

⁽٥) فإنها إن علمت صحة ما أقرت به ، لم يحل لها مساكنته ، ولا تمكنه من =

[[]١] ساقط من /ظ.

وَإِذَا شُكَّ فِي الرَّضَاعِ أَوْ كَمَالِهِ ، أَوْ شَكَّتْ الْمُرْضِعَةُ وَلاَ بَيِّنَةَ فَلاَ تَحْرِيمَ .

(وإذا شك في الرضاع (١) أو) شك في (كماله) أي كونه خمس رضعات (٢) (أو شك تي المرضعة) في ذلك (٣) (ولا بينة فلا تحريم) (٤) ؛ لأن الأصل عدم الرضاع المحرم (٦) وإن شهدت به امرأة مرضية ثبت .

وكره استرضاع فاجرة (V) وسيئة الخلق، وجذماء، وبرصاء (V).

قال شيخ الإسلام كما في الاختيارات صـ ٤٠٨: "إذا كانت معروفة بالصدق، وذكرت أنها أرضعت طفلاً خمس رضعات، قُيل على الصحيح، ويثبت حكم الرضاع".

⁼ وطئها، ولا من دواعيه، لأنها محرمة عليه ، وعليها أن تفتدي منه وتفر عنه .

 ⁽٦) أي: وإلا فإن كانت كاذبة في قولها ، أنه أخوها من الرضاع ، فهي زوجته أيضاً ، ظاهراً وباطناً .

⁽١) أو شك في وقوعه في العامين.

⁽٢) حيث أن ما دون الخمس الرضعات لا يحرم ، لما تقدم .

⁽٣) أي في الرضاع ، هل أرضعته أو لا ، وإن كانت أرضعته فشكت أنها خمس رضعات .

⁽٤) أي ولا بينة على ثبوت خمس الرضعات ، فلا تحريم بينهما . في الإنصاف مع الشرح ٢٧٢/٢٤ : " بلا نزاع " .

⁽٥) وقد شك فيه ، والأصل عدمه ، فلا تحريم .

 ⁽٦) أي حكم الرضاع ؛ والمذهب: أنه يقبل في الشهادة بالرضاع وحدة ، بشرط أن تكون مرضية في دينها .

.....

= وعن الإمام أحمد: إن كانت كلابة استحلفت.

وعن الإمام أحمد: لا يقبل إلا بشهادتين. (المصدر السابق).

هذا والله أعلم ما لم يتقدم شهادتها دعوى من الزوج ولا من الزوجة ، فإنه إذا ادعى أحد الزوجين ، أنه أقر أنه أخوه بالرضاع ، فأنكر ، فإنه لا يقبل في ذلك شهادة النساء منفردات ، لأنه شهادة على الإقرار ، والإقرار مما يطلع عليه الرجال ، فلم يحتج فيه إلى شهادة النساء المنفردات ، ولم يقبل ذلك ، بخلاف الرضاع نفسه ، كما صرح به الموفق وغيره .

- (٧) ومشركة ، لقول عمر رضي الله عنه: "اللبن نسبة فلا تسق من يهودية ولا نصراينة". في الإرواء ٢١٨٧: "لم أقف عليه" ، وكذا ذمية .
- (٨) لنهيه ، أن تسترضع الحمقاء "رواه أبو داود ؛ لأن للرضاع تأثيراً في الطباع ، فيختار من لا حماقة ونحوها فيها ؛ وسيئة الخلق ، ونحو ذلك في معنى الحمقاء ، فلل الحديث على كراهة ذلك .

وحكي المقاضي: أن من ارتضع من امرأة حمقاء خرج الولد أحمق، ومن ارتضع من سيئة الخلق تعدى إليه، ومن ارتضع من بهيمة كان بليداً كالبهيمة. ويقال: إن الرضاع يغبر الطباع.

(الإنصاف مع الشرح الكبير ٢٨٤/٢٤ ، ٢٨٥) .